

أثر النفقات والإيرادات العامة على الصادرات الجزائرية - دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة (1990-2023)

*The Impact of Public Expenditures and Revenues on Algerian Exports - An Econometric Study Using the ARDL Model for the Period (1990-2023)-*

حميدان إسمهان

*HamidaneIsmahene*

مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة جيجل (الجزائر)، [ismahene.hamidane@univ-jijel.dz](mailto:ismahene.hamidane@univ-jijel.dz)

بن دار بلقاسم

*BendarBelgacem*

مخبر الماؤولتية وإدارة المنظمات، جامعة تبسة (الجزائر)، [belgacem.bendar@univ-tebessa.dz](mailto:belgacem.bendar@univ-tebessa.dz)

مشير الوردي

*LouardiMechir*

مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، جامعة تبسة (الجزائر)، [louardi.mechir@univ-tebessa.dz](mailto:louardi.mechir@univ-tebessa.dz)

تاريخ النشر : 2025.07.21

تاريخ القبول : 2025.06.22

تاريخ الاستلام : 2025.03.19

مستخلص: تهدف هذه الدراسة الى محاولة تقدير العلاقة بين الصادرات، النفقات العامة والإيرادات العامة في شكل نموذج قياسي باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL خلال الفترة (1990-2023) بالاعتماد على برنامج Eviews13 حيث خلصت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين الصادرات والنفقات العامة في المدى القصير لتصبح علاقة عكسية في المدى الطويل، لذا وجب ترشيد النفقات وتوفير المراقبة اللازمة عليها لكي تحقق أهداف الحكومة من بينها تنويع وترقية الصادرات الجزائرية للخروج من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات في مختلف الميادين.

الكلمات المفتاحية: الصادرات، النفقات العامة، الإيرادات العامة، ARDL

تصنيف JEL : C01, F1, H2, H50

**Abstract:** This study aims to estimate the relationship between exports, public expenditures, and public revenues in the form of a econometric model using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) models during the period (1990-2023), relying on the Eviews13 program. The study concluded that there is a positive relationship between exports and public expenditures in the short term, which turns into an inverse relationship in the long term. Therefore, so it is necessary to rationalize expenditures and provide the necessary control over them to achieve the objectives of the government, including diversifying and promoting Algerian exports to get out of economic dependence on the hydrocarbon sector in various fields

**Keywords:** exports, public expenditures, public revenues, ARDL

**JEL Classification Codes:** C01, F1, H2, H50

المؤلف المرسل : حميدان إسمهان، [ismahene.hamidane@univ-jijel.dz](mailto:ismahene.hamidane@univ-jijel.dz)

## 1. مقدمة

لا يمكن لأي بلد العيش في معزل عن العالم الخارجي فلا بد من التفاعل والاندماج عالميا في مختلف المجالات خاصة المستوى الاقتصادي وهذا من خلال عمليات التصدير والاستيراد، حيث تحتل الصادرات مكانة هامة في الاقتصاد عن طريق زيادة الدخل الوطني وذلك من أجل رفع مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية للأفراد المجتمع وكل هذا لا يتحقق إلا إذا سعت الدولة في تطوير الصادرات وتنميتها، حيث كلما زادت الصادرات على حساب وارداتها يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية باعتبارها أسعى الأهداف التي تسعى لتحقيقها مختلف الدول والشعوب باختلاف مستويات تطورها.

نجد أن الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية من خلال الميزانية العامة، باستعمال كل من النفقات والإيرادات العامة كأدوات مالية لتسيير مختلف الأنشطة بما يتماشى مع أهدافها التي تسعى لتحقيقها مثل تطوير الاقتصاد من خلال تنمية الصادرات. فالجزائر على غرار الدول التي تعاني من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، فهي تسعى لتطوير صادراتها وتنويعها من خلال اتباع أساليب واستراتيجيات التي من شأنها زيادة الإنتاج المحلي وتوجيه الفائض إلى التصدير وهذا يكون من خلال النفقات والإيرادات العامة.

بناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية في السؤال التالي: إلى أي مدى تؤثر النفقات العامة والإيرادات على الصادرات

في الجزائر؟

بغرض معالجة الإشكالية السابقة تم اقتراح الفرضيات التالية :

- يختلف أثر النفقات العامة على الصادرات في المدى القصير عن المدى الطويل.
  - وجود علاقة طردية بين الإيرادات العامة والصادرات في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- تم السعي من هذه الدراسة إلى نمذجة العلاقة بين كل من الصادرات، الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر من خلال استخدام مناهج وأساليب مختلفة لتحليل العلاقة بين المتغيرات ومحاولة إعطاء مجموعة من الاقتراحات بناء على النتائج المتوصل إليها في الدراسة.

في إطار مناهج البحث العلمي ومن أجل بلوغ أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال تسليط الضوء على واقع متغيرات الدراسة والمتمثلة في الصادرات، النفقات والإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)، بالإضافة إلى استخدام المنهج القياسي في صياغة العلاقة بين متغيرات الدراسة في نموذج رياضي ومن ثم تحليل النتائج لتحقيق الأهداف المنشودة من الدراسة.

بغرض معالجة الإشكالية المقترحة سابقا تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاول أساسية وهي:

- هيكل النفقات والإيرادات العامة في الجزائر وعلاقتها بالصادرات.
- واقع كل من الصادرات، النفقات والإيرادات العامة في الجزائر.
- النمذجة القياسية لعلاقة النفقات والإيرادات العامة بالصادرات.

## 2. الدراسات السابقة

بخصوص الأدبيات السابقة المتعلقة بالموضوع المستخدمة في الدراسة الحالية لم يتم العثور على دراسات سابقة تجمع بين

متغيرات الدراسة معا إلى أنه هناك دراسات سابقة لكل متغير على حدى من بينها:

مكاوي محمد. (2024)، اختبار الارتباط طويل الأجل بين الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر للفترة 1992-2022 دراسة قياسية باستخدام أسلوب التكامل المشترك انجل غرانجر، نموذج أشعة الانحدار الذاتي واختبار السببية لغرانجر. حيث توصلت هذه الدراسة لعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين النفقات والإيرادات، في حين هناك علاقة طردية بين المتغيرين.

خيرى عثمان فريز فرج عبد العال. (2021). السياسة الضريبية وأثرها على التصدير. ركزت هذه الدراسة في البحث ما مدى تأثير الضرائب على تنمية الصادرات في مصر من خلال تقييم السياسة الضريبية وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن الضرائب تؤثر على الصادرات، إلا أن السياسة الضريبية في مصر في مجال الصادرات تحتاج إلى المزيد من الدعم والقوة في مجال حوافز التصدير حتى تحقق الأهداف المرجوة منها على أهمها تحقيق معدلات نمو مطردة في الصادرات المصرية من حيث الكم والنوع. بلقاسم ليندة. (2019). أثر السياستين النقدية والمالية على التجارة الخارجية دراسة قياسية تحليلية: حالة الاقتصاد الجزائري (1970-2014). حيث تم استخدام نماذج الانحدار الذاتي "VAR"، وأسفرت الدراسة على وجود تأثير كبير لكل من النفقات العامة والإيرادات على الصادرات، بالمقابل هناك محدودية للسياسة النقدية في التأثير على الصادرات بالرغم من التأثير المباشر لسعر الصرف على الصادرات.

هاني عبد المالك. (2019). دالة الصادرات لعينة من الدول المتقدمة في الفترة 2007-2017. حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن الصادرات الجزائرية تقل بكثير عن صادرات الدول المتقدمة بسبب ضعف محددات التصدير، لذلك يمكن تحسين أداء الصادرات من خلال تطوير التسويق الدولي وتحفيز الإنتاج.

### 3. هيكل النفقات والإيرادات العامة في الجزائر وعلاقتها بالصادرات

#### 3.1. هيكل النفقات العامة في الجزائر

يقصد بالنفقات العامة مجموع المبالغ النقدية التي تنفقها الدولة من خلال هيئاتها ومؤسساتها العامة قصد تحقيق منفعة عامة أو جماعية (آمال، 2020-2021، صفحة 33)، تقسم النفقات العمومية في الجزائر في إطار القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية المؤرخ في 7 جويلية 1984 إلى نوعين وهما: (يوسف، 2023، الصفحات 273-276)

نفقات التسيير: تتعلق هذه النفقات بالاعتمادات المالية المخصصة لضمان سير المرافق العامة للدولة، وعرفت كذلك في المادة الخاصة من القانون 90-21 (1990) المتعلق بالمحاسبة العمومية، بأنها تتضمن تغطية الأعباء الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة، حيث يتضمن هذا الصنف من النفقات اعتمادات سير المصالح العمومية، تسيير الديون العمومية وكذلك اعتمادات النفقات الاجتماعية. حيث يتم توزيع مبالغ هذه الاعتمادات لكل وزارة بموجب رئاسي صادر عن رئيس الجمهورية، أو مرسوم تنفيذي صادر عن الوزير الأول أي السلطة التنفيذية هي المكلفة بمهمة توزيع هذه اعتمادات في قوانين المالية التي تصدر عادة كل سنة.

نفقات التجهيز: تعرف بأنها نفقات ذات طابع نهائي مخصصة لتنفيذ المخطط الوطني السنوي للتنمية الاقتصادية، وهي عبارة عن الاستثمارات ذات الطابع النهائي الاقتصادي والاجتماعي والإداري، كذلك تعرف بأنها النفقات التي لها طابع استثماري الذي يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام وتشمل هذه النفقات كل الاستثمارات المنتجة لمختلف القطاعات في الدولة ويضاف إليها الإعانات المقدمة لبعض المؤسسات، لا سيما إنجاز الهياكل الأساسية أو القاعدية مثل مشاريع البنية التحتية للموانئ والمطارات، السكك الحديدية، المنشآت التربوية والإدارات العمومية وغيرها من المشاريع، ويأتي اعتماد نفقات التجهيز في إطار تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية بتوفير مختلف الهياكل والمنشآت التي يحتاجها المواطنون في حياتهم اليومية من رفع الإنتاجية وتحسين المستوى المعيشي لمختلف أفراد المجتمع.

#### 3.2. هيكل الإيرادات العامة في الجزائر

تعرف الإيرادات العامة بأنها مجموع الدخول التي تحصلها الدولة من مصادر مختلفة لتغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. (محمد م.، 2024، صفحة 20)

تقسم الإيرادات العامة في الجزائر إلى صنفين وهما (عنترة و محمد خليل، 2018، الصفحات 54-55)

الإيرادات الضريبية : يتمثل هذا النوع كل من الجباية العادية والتي تتكون من مختلف الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على مختلف أنواع المداخل وطواع مختلف العقود القانونية واصدار البطاقات الهوية وغيرها بالإضافة الى الحقوق الجمركية. في حين يتمثل النوع الثاني في الجباية البترولية وتتمثل في الضريبة على انتاج البترول السائل والغاز والضريبة المباشرة على الأرباح الناتجة عن نشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

الإيرادات غير ضريبية : يشمل هذا الصنف كل من إيرادات أملاك الدولة مثل تأجير أو بيع أملاك الدولة، الإيرادات المختلفة للميزانية مثل الرسوم التي تحصل عليها الدولة من المناطق الاثرية بالإضافة الى الإيرادات الاستثنائية وتتمثل في مساهمة الدفع التي يقدمها البنك المركزي وحقوق الدخول والهيئات المقدمة من الخارج.

### 3.3. دالة الصادرات

تمثل دالة الصادرات العلاقة بين قيمة الصادرات وبين العوامل المؤثرة فيها منها حجم الناتج المحلي الإجمالي وأسعار السلع في السوق العالمية وغيرها من العوامل، تكون الصادرات دالة للناتج المحلي بالصيغة التالية:  $x = x_0 + by$  حيث يمثل  $x$  قيمة الصادرات،  $x_0$  قيمة الصادرات عند الحد الثابت  $y$  الناتج المحلي الإجمالي،  $b$  الميل الحدي للصادرات. (عبد المالك، 2019، صفحة 430)

من الناحية الاقتصادية نجد أن لكل من النفقات والإيرادات العامة تأثير على الصادرات لكن بطريقة غير مباشر من خلال الانفاق الاستثماري، فعند استثمار الحكومة في البنى التحتية وفي مختلف المشاريع الانتاجية يؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي الذي يتم توجيه الفائض منه لعملية التصدير، خاصة إذا كان المنتج ذو جودة وسعر مناسب يزيد من تنافسية المنتج المحلي في الأسواق الدولية. كذلك تقديم الدعم للمصدرين من خلال امتيازات وحوافز مالية للشركات والمؤسسات المصدرة للتشجيع على التصدير في اطار ترقية نشاطهم وزيادة تسويق المنتجات دوليا، أما الإيرادات العامة هيا أخرى يبرز تأثيرها على الصادرات من خلال مختلف الضرائب والرسوم، فإذا كانت هذه الضرائب مرتفعة تؤدي الى تقليل أرباح الشركات، بالتالي تكون عائق أمام قدرتها على التوسع في الإنتاج والتصدير، كذلك الرسوم الجمركية على الواردات من المواد الأولية في مختلف العمليات الإنتاجية إذا كانت مرتفعة تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، بالتالي تقليل تنافسية المنتجات المحلية في السوق الدولية.

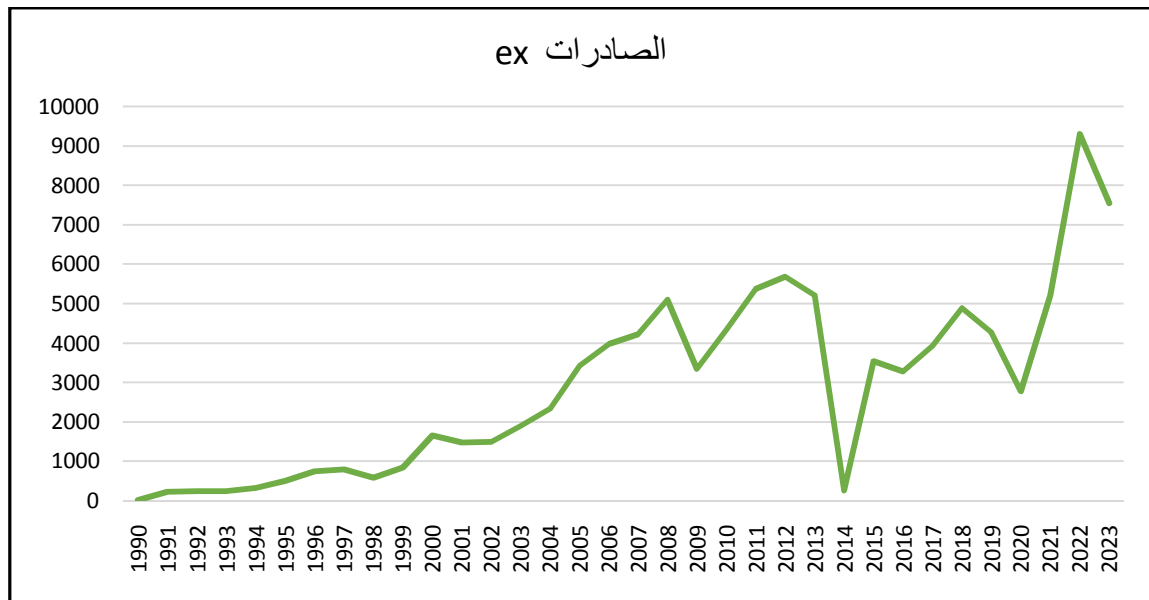
خلاصة القول يمكن لكل من النفقات العامة والإيرادات في التأثير على الصادرات من خلال الإنتاج ومختلف الضرائب والرسوم، فعند زيادة النفقات العامة خاصة في فترات ارتفاع الإيرادات العامة للدولة يؤدي إلى تحسن في الإنتاج من ناحية الجودة والأسعار المعقولة، هذا يؤدي إلى ارتفاع الصادرات خاصة عند دعم المصدرين وتقديم التسهيلات المناسبة في سبل تطوير وترقية الصادرات.

### 4. واقع كل من الصادرات، النفقات والإيرادات العامة في الجزائر

#### 1. تطور صادرات الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

يوضح الشكل 1 تطور للصادرات الجزائرية حيث تم اخذ بيانات سنوية للفترة (1990-2023) من تقارير الديوان الوطني للإحصاء وبنك الجزائر من أجل فهم تطور الصادرات في الجزائر والتطرق لمختلف الأسباب التي لها تأثير على رفع أو خفض من قيمة الصادرات سنتطرق لها كما يلي:

الشكل 1. تطور قيمة الصادرات في الجزائر (1990-2023)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الملحق رقم (01)

يلاحظ من الشكل أعلاه أن منحني الصادرات عرف تذبذب على طول فترة الدراسة نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يهيمن عليه قطاع المحروقات، الأمر الذي جعله رهين تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث بلغت سنة 1990 القيمة 15,5 مليون دج لترتفع بعدها إلى 791,7 م دج سنة 1997 نتيجة ارتفاع أسعار النفط إذ بلغت 20 دولار أمريكي آن ذاك، كذلك تخلي الجزائر عن المنهج الاشتراكي والتحول نحو اقتصاد السوق بداية التسعينات، من خلال وضع الحكومة مجموعة من الإصلاحات الهامة مثل برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998) المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي ومن بين أهدافه تحرير التجارة الخارجية وتهيئة الاقتصاد للانفتاح على العالم الخارجي لدخول السلع ورؤوس الأموال الأجنبية، إلا أنه سرعان ما انخفضت من جديد إلى 588,8 م دج في السنة المالية لانخفاض سعر برميل النفط إلى 12,3 دولار أمريكي سنة 1998 بعد ما كان يفوق 19 دولار أمريكي للبرميل سابقا (حساني ، 2021، صفحة 220).

إلا أنه بعدها أخذت الصادرات نسق تصاعدي خاصة مع بداية الألفينات حيث ارتفعت من 840,5 في 1999 إلى 3431,5 م دج سنة 2005 وهذا نتيجة تخلص الجزائر من المديونية، ارتفاع أسعار النفط وما ساهم في ذلك أيضا برامج دعم إنعاش الاقتصادي حيث تم التركيز في هذه البرامج على رفع النمو الاقتصادي من خلال دعم الأنشطة الاقتصادية وتنشيط الطلب الداخلي مع بناء هياكل البنية التحتية، من خلال تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 525 مليار دج لتغطية نفقات البرنامج وتكاليفه (مختار ، 2010، صفحة 147)، وكذلك إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX) بموجب المرسوم التنفيذي المؤرخ في 2004 في إطار سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما تعد هذه الوكالة بمثابة دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات وقد وضعت تحت وصاية وزارة التجارة، (2016، Extérieur)، وهكذا تواصلت الصادرات وتيرة الارتفاع خلال السنوات المالية إذ وصلت سنة 2008 القيمة 5095,04 م دج.

إلا أنه سنة 2008 عرف الاقتصاد أزمة عالمية متمثلة في أزمة الرهن العقاري في أمريكا التي نشأت بسبب عدم قدرة المقترضين على سداد ديونهم التي تخص الرهن العقاري أدى ذلك إلى زيادة عدد حالات التقصير في الدفع بالتالي تفاقم الأزمة، وهذا أثر على مختلف اقتصاديات العالم حيث انخفض الطلب العالمي على السلع والخدمات مثل النفط باعتباره أهم سلعة تصدرها الجزائر وتراجع التجارة الخارجية على المستوى العالمي خاصة الدول الأوروبية باعتبارها شريك تجاري رئيسي للجزائر،

يمكن القول بأن هذه الأزمة كان لها أثر سلبي على قيمة الصادرات الجزائرية إلا أن الجزائر سعت للحد من التأثير بمثل هذه الأزمات من خلال محاولة تنويع الصادرات وتطوير البنية التحتية لجذب الاستثمارات الأجنبية ودعم القطاع الخاص لتنمية الصادرات خارج المحروقات، وتبرز ثمرة هذه الإجراءات في السنوات الموالية حيث ارتفعت من 3347,6 لسنة 2009 إلى 5687,38 سنة 2012، إلا أنه سرعان ما تأثر هذا الارتفاع ولم يدم طويلا حيث انصدم الاقتصاد الجزائري بأزمة جديدة متمثلة في أزمة النفط أواخر 2014 حيث انخفضت أسعار النفط بدرجة كبيرة إذ وصل سعر البرميل إلى حوالي 28 دولار بعد ما كان من قبل يفوق 110 دولار للبرميل (كارم، 2024) حيث أثر هذا الانخفاض على الصادرات حيث انخفضت إلى 2550 م دج في 2014 بعد ما كانت تفوق 5000.

وفي السنوات الموالية بدأت قيمة الصادرات بالانتعاش من جديد وصلت إلى 4889,2 م دج سنة 2018 نتيجة تحسن أسعار النفط وكذلك مع توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية مثل تعزيز التبادل مع دول إفريقيا، تعزيز نشاط الوكالة الوطنية ALGEX والمشاركة في التظاهرات التجارية العالمية لتعريف المنتج المحلي والترويج له في الأسواق العالمية، وهكذا توالى الأحداث حيث ظهرت الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19 الذي أثر على جل دول وشعوب العالم بما فيها الجانب الاقتصادي حيث انخفض الطلب العالمي نتيجة توقف مختلف الأنشطة الاقتصادية حيث انخفضت الصادرات إلى 2781,6 م دج سنة 2020 نتيجة محاولة تأقلم العالم مع أزمة كورونا.

كذلك سعى الجزائر إلى تحسن الصادرات خاصة غير نفطية ومحاولة جذب مختلف الاستثمارات لرفع من الإنتاج المحلي وتحسين جودة السلع لكي تكون ذو ميزة تنافسية في الأسواق العالمية، كذلك محاولة تطوير الموانئ ولوجستيات النقل ومع ثورة الرقمنة التي يشهدها العالم مؤخرا تسعى الجزائر لرقمنة مختلف القطاعات ورفع معدلات الإنتاجية وتوجيه الفائض من المنتج المحلي للتصدير، حيث تظهر جهود الجزائر في ترقية الصادرات غير نفطية إذ نجد أن الصادرات النفطية انخفضت من 99% سنوات التسعينات إلى حوالي 90% سنة 2023 بالرغم من أنه ليس انخفاض بقيمة كبيرة إلا أنه يظهر نية وسعي الحكومات المتعاقبة في التركيز على الصادرات غير نفطية لتجنب الازمات العالمية خاصة الأزمات النفطية، إلا أن كل هذا مازال الاقتصاد الجزائري يواجه تحديات كبيرة في سبيل تطوير وتنويع الصادرات الجزائرية مثل ضعف القدرة التنافسية لبعض المنتجات المحلية مع الحاجة إلى المزيد من التنوع الصناعي وتحسين البيئة الاستثمارية مع تشجيع الابتكار والفكر المفاوالاتي في التعليم العالي لزيادة الإنتاج المحلي وتوجيه الفائض منه للتصدير.

#### 2.4. تطور النفقات والإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

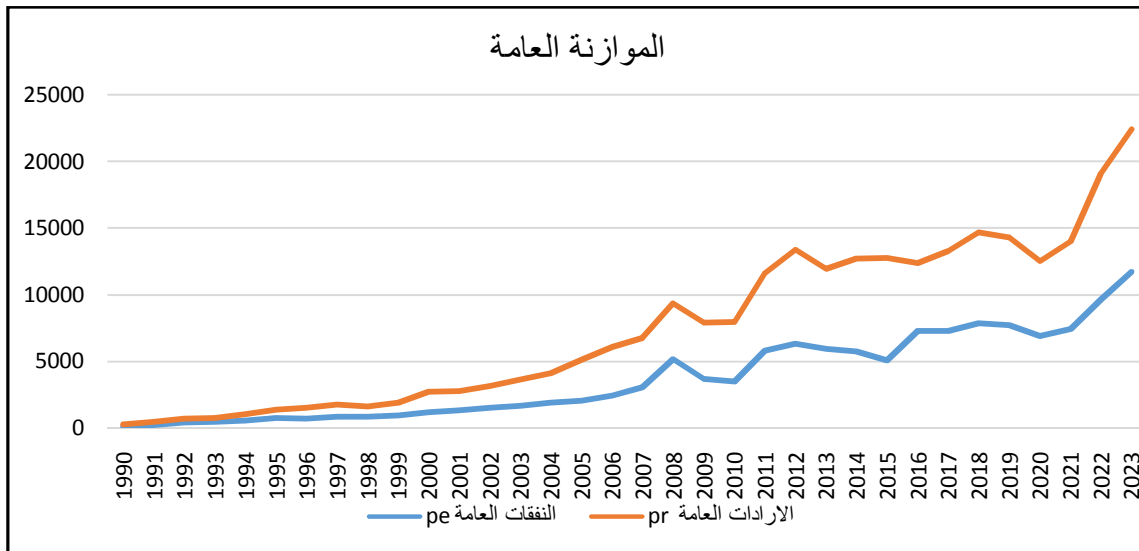
يبين الشكل رقم (2) تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2023 ومن أجل ذلك اخذنا كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة باعتبارهما من مكونات الموازنة العامة بالجزائر حيث يلاحظ على العموم أن كل من النفقات والإيرادات أخذ منحى تصاعدي على طول فترة الدراسة مع وجود بعض التقلبات في سنوات معينة حيث كانت أدنى قيمة للنفقات العامة القيمة 136,5 م دج وهذا عام 1990 وبعدها أخذت في التطور تصاعديا في السنوات القادمة وهذا نتيجة ارتفاع النفقات الأمنية نتيجة الوضع السياسي في الجزائر بسبب العشرية السوداء خلال فترة التسعينات إلى غاية سنة 1999 تم انتخاب رئيس جديد وهو عبد العزيز بوتفليقة ونتيجة العفو تم التخلص من الأزمة السياسية مع حلول سنة 2002، مع بداية الألفينات اتبعت الجزائر سياسة توسعية من خلال برامج انعاش النمو الاقتصادي مستغلة في ذلك تحسن أسعار النفط حيث خصص للبرنامج انعاش النمو غلاف مالي يقدر بـ 525 م دج من أجل صيانة البنية التحتية ودعم المشاريع والأعمال الجديدة لتطوير الإنتاج المحلي في

سبيل دعم معدلات النمو وتطور الاقتصاد ككل (مختار، 2010، صفحة 147)، مما أدى إلى رفع الانفاق العام على طول فترة تطبيق البرنامج حيث وصلت النفقات العامة إلى 1891,8 م دج سنة 2004.

وهكذا بقيت النفقات في وتيرة الارتفاع على باقي السنوات بسبب مواصلة برامج انعاش الاقتصاد من خلال رفع معدلات النمو تطوير البنى التحتية لزيادة الإنتاج المحلي حيث خصصت مبالغ معتبرة لهذه البرامج، إذ خصص حوالي 4000 مليار دج لتنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) الذي ركز على تحسين الظروف المعيشية للسكان مع تطوير الخدمة العمومية من صحة، تعليم وتزويد السكان بالمتطلبات الأساسية للعيش، وخصص أيضا أكثر من 21 مليار دج موزعة على طول فترة تنفيذ البرنامج من أجل زيادة تحسين الظروف المعيشية مع تطوير الهياكل القاعدية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية مما أدى إلى ارتفاع النفقات من 1891,8 م دج سنة 2004 إلى 5190,5 م دج سنة 2008 إلا أنه سنة 2010 انخفضت النفقات إلى 3492,9 م دج بسبب أزمة الرهن العقاري التي أثرت على مختلف الأنشطة الاقتصادية مما أدى بالدولة إلى تخفيض النفقات.

إلا أنه بداية من سنة 2011 بدأت النفقات في الارتفاع من جديد إذ وصلت 5738,4 م دج في 2014، إلا أنه في السنة الموالية انخفضت بقيمة 635,4 م دج بسبب أزمة النفط التي ظهرت أواخر 2014، وبداية من سنة 2016 بدأت النفقات في الزيادة من جديد حيث وصلت للقيمة 7725,5 سنة 2019 بعد ما كانت 5103,1 م دج سنة 2015 وهذا تزامنا مع تطبيق برنامج التنمية الخماسي الثاني (2015-2019) والذي استفاد من مبلغ يفوق 22 مليار دج الذي واصل مسيرة الإصلاحات الهيكلية السابقة بما فيها ترقية الأنشطة الاقتصادية وتشجيع الاستثمار ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص (يحي، 2022، الصفحات 73-72)، وفي سنة 2020 انخفضت النفقات إلى 6902,9 م دج وهذا نتيجة جائحة كورونا التي أدت إلى توقف مختلف الأنشطة الاقتصادية إلا أنه في السنوات الأخرى ارتفعت النفقات من جديد إذ وصلت سنة 2023 أكثر من 11700 م دج نتيجة الخطة الجديدة لدعم التنمية مع تشجيع الاستثمار الأجنبي كذلك زيادة النفقات بسبب سياسة الدعم الاجتماعي بزيادة مختلف المنح منها منحة البطالة والمعوزين لشراء الأمن الاجتماعي في الجزائر ودعم قطاع التعليم العالي وتمويل المؤسسات الناشئة لخفض معدلات البطالة وزيادة الإنتاج المحلي لتوجيه الفائض منه للتصدير.

الشكل 2. تطور الموازنة العامة في الجزائر (1990-2023)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الملحق رقم (01)

أما بخصوص الإيرادات العامة للجزائر للفترة (1990-2023) هيا أيضا اخذت نسق تصاعدي مع وجود تذبذبات في سنوات مختلفة إذ بلغت في سنة أولى من فترة الدراسة القيمة 152,5 م دج وبدأت بعدها في الارتفاع حيث وصلت سنة 2000 الى القيمة 1578,1 م دج بنسبة 36% من الناتج الداخلي اذ حققت الجزائر أداء جيد على مستوى المالية العامة وهذا تزامناً مع انشاء صندوق تنظيم الإيرادات في اطار قانون المالية التكميلي لسنة 2000 حيث يتم تمويل هذا الصندوق من عائدات الزيادة في الضريبة على النفط من أجل التخفيف من تأثير الصدمات الخارجية على تنفيذ السياسة المالية (بنك الجزائر، 2002، صفحة 30) وهكذا ارتقت الإيرادات العامة أكثر بنسبة 81,29% خلال الفترة 2001 – 2008 نتيجة التحسن في أسعار المحروقات مما أدى إلى ارتفاع الجباية البترولية التي تمثل حوالي 80% من الإيرادات الكلية وتغطي ما يفوق 97% من النفقات العامة للدولة، بالإضافة إلى زيادة الضرائب على الدخل والأرباح إلى 34,6% سنة 2008 بعد ما كان 25,5% سنة 2004 (بنك ، 2009، صفحة 105).

وتواصلت الإيرادات العامة في أخذ منحى تصاعدي في مختلف السنوات حيث وصلت 10718,1 سنة 2023 بعدما كانت 5853,6 م دج سنة 2011 وهذا يرجع الى تحسن في كل من الجباية العادية أكثر من الجباية البترولية حيث ارتفعت الجباية العادية من 956 م دج (2008) إلى 2482 م دج (2016) مقارنة بالجباية البترولية التي ارتفعت قليلا من 113 الى 177 م دج (محمد و محمد، 2020، صفحة 353) في نفس المدة نتيجة الازمات الخارجية المتمثلة في ازمة الرهن العقاري التي اثرت على الطلب على السلع النفطية بالإضافة الى ازمة النفط أواخر سنة 2014 التي أدت الى انخفاض كبير في أسعار المحروقات، إلا انه بالرغم من هذا بقي جهاز التحصيل الضريبي في الجزائر ضعيف في ما يخص تحصيل الضرائب على الأرباح والدخل بالإضافة الى مختلف الرسوم باعتبارها من بين اهم مصادر الإيرادات في الجزائر بعد قطاع المحروقات الذي يخضع للجانب السياسي والأسواق العالمية أي أنه متغير خارجي لا يمكن التحكم فيه لذلك لابد من محاولة تطوير الجباية العادية وإدخال الرقمنة مع تطوير الجهاز الضريبي لزيادة إيرادات الدولة مع تطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية وتنويعها.

##### 5. النمذجة القياسية لعلاقة النفقات والإيرادات العامة بالصادرات

لقياس أثر النفقات العامة والإيرادات العامة على الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1990-2023) تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، حيث تم جلب بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من قبل الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء، بالإضافة الى التقارير السنوية لبنك الجزائر، وتم ترميز متغيرات الدراسة على النحو التالي:

(EX) الصادرات؛ (PE) النفقات العامة؛ (PR) الإيرادات العامة

##### 1.5. دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

قبل القيام بتقدير أي نموذج قياسي لابد من دراسة خصائص السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة لمعرفة النموذج الأنسب لنمذجة العلاقة بين متغيرات الدراسة مع مراعاة شروط ومميزات كل نموذج قياسي من اجل تحقيق الأهداف التي يسعى اليها البحث. حيث يشترط نموذج ARDL ان تكون السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى او عند الفرق الاول او خليط بينهما، وبغرض دراسة استقراريه السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة تم اعتماد اختبارين لجذر الوحدة وهما اختبار جذر الوحدة لديكي فولير المطور ADF واختبار جذر الوحدة لفيليبس بيرون pp، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولين 2 و3.

الجدول 1: نتائج اختبارات جذر الوحدة عند المستوى

| المتغيرات | نموذج بثابت |        | نموذج بثابت واتجاه عام |        | نموذج بدون ثابت واتجاه عام |        |
|-----------|-------------|--------|------------------------|--------|----------------------------|--------|
|           | ADF         | PP     | ADF                    | PP     | ADF                        | PP     |
| EX        | 0.4710      | 0.6572 | 0.0507                 | 0.0580 | 0.5778                     | 0.7954 |
| PE        | 0.9943      | 1.0000 | 0.4064                 | 0.9081 | 0.9943                     | 1.0000 |
| PR        | 0.9816      | 0.9920 | 0.3786                 | 0.3980 | 0.9854                     | 0.9861 |

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 13

يتبين من نتائج الجدول رقم (01) أن جميع سلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى، وهذا ما تبينه القيم الاحتمالية للاختبارين ADF و PP وذلك عند جميع النماذج (نموذج بثابت؛ نموذج بثابت واتجاه؛ نموذج بدون ثابت واتجاه) التي جاءت قيمها أكبر من مستوى معنوية 5%. بعدما كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى وبعد إجراء اختبارات جذر الوحدة ADF و PP عند الفرق الأول من خلال الجدول رقم (02) تبين أن السلاسل الزمنية الخاصة بالدراسة جميعها مستقرة، وهذا ما تثبته القيم الاحتمالية التي جاءت قيمها أقل من مستوى معنوية 5%. عند جميع النماذج (نموذج بثابت؛ نموذج بثابت واتجاه؛ نموذج بدون ثابت واتجاه).

الجدول 2: نتائج اختبارات جذر الوحدة عند الفرق الأول

| المتغيرات | نموذج بثابت |        | نموذج بثابت واتجاه عام |        | نموذج بدون ثابت واتجاه عام |        |
|-----------|-------------|--------|------------------------|--------|----------------------------|--------|
|           | ADF         | PP     | ADF                    | PP     | ADF                        | PP     |
| EX        | 0.0000      | 0.0000 | 0.0000                 | 0.0000 | 0.0000                     | 0.0000 |
| PE        | 0.0005      | 0.0003 | 0.0016                 | 0.0000 | 0.0001                     | 0.0001 |
| PR        | 0.0001      | 0.0001 | 0.0004                 | 0.0006 | 0.0000                     | 0.0000 |

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 13

## 2.5. تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

اختبار التكامل المشترك: يستخدم اختبار الحدود (boundstest) لتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة حيث نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول رقم (03) وأصفرت على وجود علاقة تكامل مشترك إذ أن القيمة الاحصائية ليفشر بلغت 6.215587 وهي أكبر من جميع الحدود العليا لكل مستويات المعنوية (0.01:0.05:0.1)، وعليه بما ان جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول وهناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة فإنه يمكن استخدام نموذج ARDL

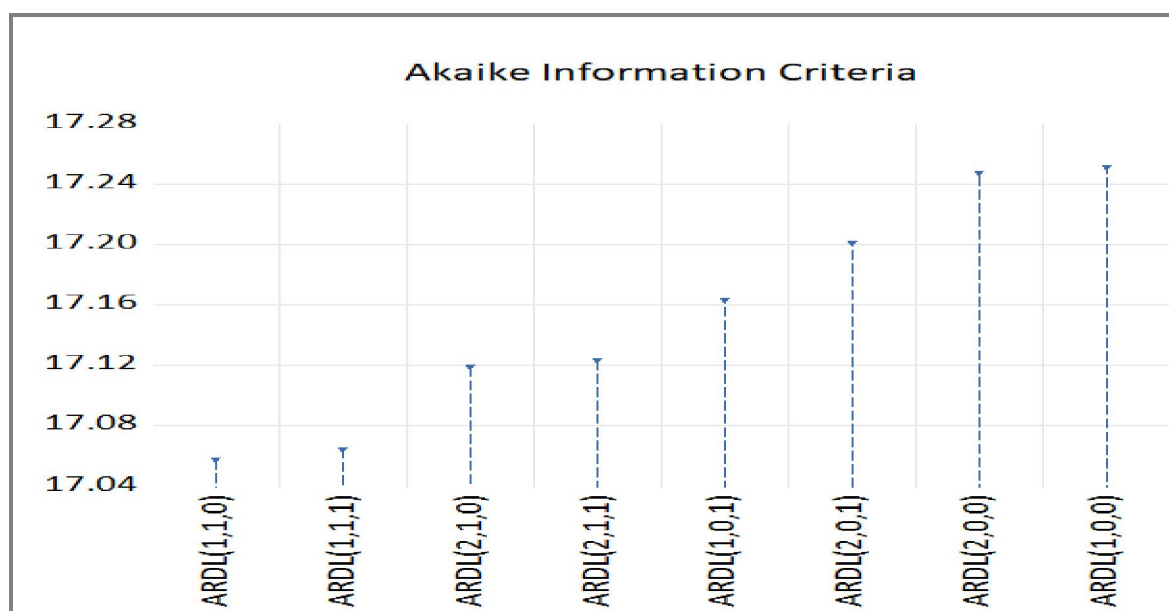
الجدول 3 نتائج اختبار الحدود bounds Test

| احصائية فيشر F | %10   |       | %5    |       | %1    |       |
|----------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
|                | I(0)  | I(1)  | I(0)  | I(1)  | I(0)  | I(1)  |
| 6.215587       | 2.630 | 3.350 | 3.100 | 3.870 | 4.130 | 5.000 |

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 13

تحديد فترة الإبطاء المثلى: يتبين من الشكل رقم (03) أن فترات الإبطاء المثلى هي (1,1,0) ARDL وذلك حسب معيار Akaike الذي يأخذ أقل قيمة، وهي أصغر قيمة حسب معيار Akaike.

الشكل 3. فترات الإبطاء المثلى حسب معيار Akaike لنموذج ARDL



المصدر: من مخرجات برنامج EViews 13

تقدير نموذج الأجل القصير والطويل باستخدام نموذج ARDL : أكدت النتائج السابقة وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، لذلك يستلزم تقدير العلاقة التوازنية القصيرة الأجل والطويلة الأجل بواسطة نموذج ARDL.

تقدير العلاقة في المدى القصير ومعلمة تصحيح الخطأ: تظهر النتائج الموضحة في الجدول رقم (04) أن معلمة تصحيح الخطأ تحقق الشرطين، حيث أنها تظهر سالبة بقيمة -0.780910 ومعنوية حيث بلغت القيمة الاحتمالية لها 0.0000 وهي أقل من مستوى معنوية 0.05، وهذا يدل على وجود علاقة في المدى القصير أي وجود آلية تصحيح الخطأ في النموذج للوصول إلى علاقة توازنية في المدى الطويل.

كما تبين النتائج على وجود علاقة طردية ومعنوية بين النفقات العامة والصادرات، أي أن أي تغير في النفقات العامة بـ 1% تؤثر إيجابيا على الصادرات بـ 0,56% وهذا على مستوى المدى القصير.

الجدول 4. نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ

| المتغيرات | المعاملات | الانحراف المعياري | احصائية t  | القيمة الاحتمالية |
|-----------|-----------|-------------------|------------|-------------------|
| COINTEQ   | -0.780910 | 0.148843          | -5.2446539 | 0.0000            |
| D(PE)     | 0.562361  | 0.197331          | 2.849831   | 0.0077            |

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 13

العلاقة طويلة الأجل: من خلال تقدير علاقة المدى الطويل الموضحة في الجدول رقم (05) يتبين أن هناك علاقة عكسية في المدى الطويل بين الصادرات والنفقات العامة بدرجة ابطاء واحدة لكن هذي العلاقة غير معنوية لان القيمة الاحتمالية بلغت 0.5048 وهي أكبر من مستوى معنوية 0.05، في حين جاءت العلاقة طويلة المدى بين الإيرادات العامة والصادرات طردية حيث بلغ معامل انحدارها 0.811757 وبقيمة احتمالية 0.0226 وهي أقل من 0.05 وهذا يدل على معنوية العلاقة بين المتغيرين.

الجدول 5. نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل

| القيم الاحتمالية                                                    | احصائية t | الانحراف المعياري | المعاملات | المتغيرات |
|---------------------------------------------------------------------|-----------|-------------------|-----------|-----------|
| 0.5048                                                              | -0.675011 | 0.329036          | -0.222103 | PE (-1)   |
| 0.0226                                                              | 2.404166  | 0.337646          | 0.811757  | PR        |
| 0.2993                                                              | 1.056168  | 421.3257          | 444.9908  | C         |
| $CE = EX (-1) - (-0.222103 * PE (-1) + 0.811757 * PR + 444.990828)$ |           |                   |           |           |

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 13

## 3.5. الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL

اختبار خلو النموذج من المشاكل القياسية : يظهر الجدول رقم (06) نتائج اختبارات التحقق من صحة الافتراضات الاساسية للنموذج. بالنسبة لاختبار تجانس التباين (ARCH) ، بلغت القيمة الاحتمالية 0.9797، وهي أعلى من مستوى المعنوية 0.05، مما يدل على عدم وجود مشكلة في تجانس التباين، أي أن تباين الأخطاء يبقى ثابتا عبر العينة، وهو شرط أساسي لضمان كفاءة التقديرات. أما اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء، فقد أسفر عن قيمة احتمالية قدرها 0.5603، وهي أيضا أكبر من 0.05، مما يشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، أي أن الأخطاء العشوائية غير مترابطة زمنيا، بناء على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج بأن النموذج لا يعاني من مشكلات جوهرية تتعلق بتجانس التباين أو الارتباط الذاتي.

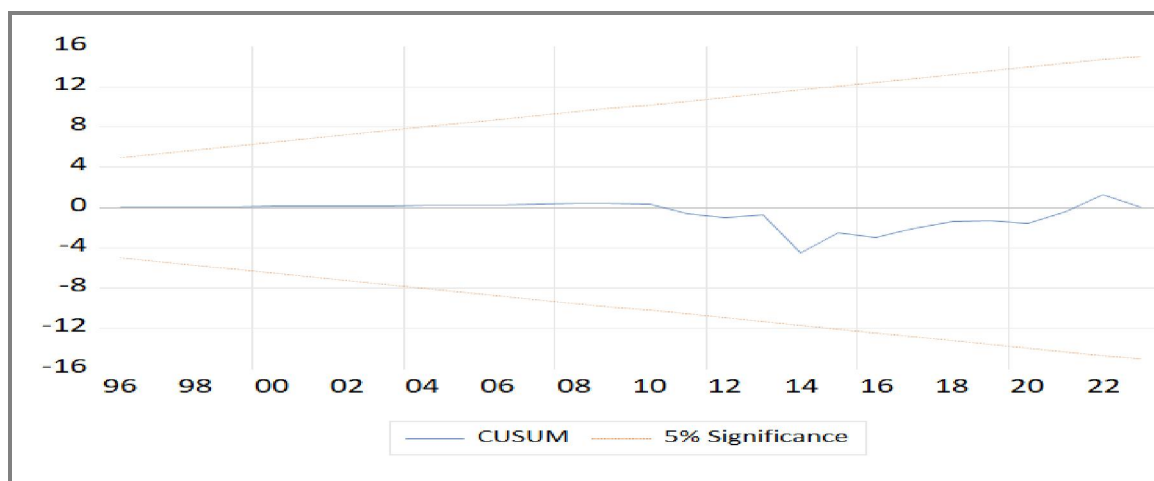
الجدول 6. نتائج اختبارات مشاكل القياس

| القيمة الاحتمالية | احصائية الاختبار | نوع الاختبار                              |
|-------------------|------------------|-------------------------------------------|
| 0.9797            | 0.000656         | Heteroskedasticity Test ARCH              |
| 0.5603            | 0.592363         | BreuschGodfrey.Serial correlation LM Test |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 13

اختبارات الاستقرار الهيكلي لنموذج : للتأكد من خلو نموذج ARDL المقدر من أي تغيرات هيكلية تم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي cusum وأسفرت نتائج الاختبار على الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة كما هو موضح في الشكل رقم (04) حيث أن التمثيل البياني للاختبار يقع داخل الحدود الحرجة لمستوى معنوية 0.05.

الشكل 4. نتائج اختبارات الاستقرار الهيكلي لنموذج



المصدر: من مخرجات برنامج EViews 13

## اختبار Ramsey reset test

الجدول 7. نتائج اختبار Ramsey reset test

| احصائية فيشر | القيمة الاحتمالية |
|--------------|-------------------|
| 0.594752     | 0.4473            |

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 13

لاختبار مدى ملائمة تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي تم استخدام اختبار Ramsey reset test، وقد تبين أن الشكل الدالي للنموذج المقدر ملائم لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر قدرت بـ 0.594752 وهي أكبر من مستوى معنوية 0.05.

## 6. خاتمة

من خلال هذه الدراسة تم التطرق لواقع كل من الصادرات والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2023) بالإضافة للإيرادات العامة مع القيام بنمذجة العلاقة بين متغيرات سالف الذكر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع بالإبطاء الزمني ARDL وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- وجود علاقة تكامل مشترك بين كل من الصادرات، النفقات العامة والإيرادات العامة خلال فترة الدراسة مما يسمح لنا بتطبيق نموذج ARDL بعد تحقق شرط الاستقرار عند الفرق الأول.
- وجود آلية تصحيح الخطأ في النموذج ما يمكن الوصول لعلاقة توازنية طويلة الأجل، كذلك هناك علاقة طردية بين النفقات العامة والصادرات، إذ أي تغير في النفقات العامة بـ 1% تؤثر إيجابا على الصادرات بـ 0,56% على مستوى المدى القصير.
- بتقدير معادلة المدى الطويل تبين أن للنفقات العامة أثر سالب على الصادرات بعد ما كان هناك أثر سالب في المدى القصير.
- الإيرادات العامة تربطها علاقة طردية بالصادرات في الجزائر خلال فترة الدراسة، فعند تغير الإيرادات بـ 1% يؤدي الى زيادة الصادرات بنسبة 0,8% على مستوى المدى الطويل.
- بعد القيام بمختلف الاختبارات التشخيصية تبين ان النموذج لا يعاني من أي مشاكل قياسية وهناك استقرار وانسجام في تقدير بين المدى القصير والطويل.
- بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح بعض التوصيات التالية:
- تنويع الأنشطة الاقتصادية أصبح ضرورة لا بد منها للخروج من دائرة التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات خاصة كون الصادرات الجزائرية يغلب عليها سلعة النفط وهذا الأخير متغير خارجي يتسم بخاصية التذبذب نظرا لأنه هناك عدة عوامل عالمية أخرى تؤثر فيه مثل الأوضاع السياسية.
- ترشيد النفقات الحكومية والمراقبة والمتابعة الصارمتين في صرف الأموال فيما يخدم الاقتصاد الوطني.
- استغلال الوفرة المالية في فترات ارتفاع أسعار النفط وانتعاش الخزينة في الرفع من القدرات الإنتاجية وتطويرها في مختلف القطاعات الاقتصادية وتوجيه الفائض من الإنتاج الى التصدير.
- ضرورة العمل على تطوير أساليب التسويق للمنتوج المحلي على المستوى الدولي مع البحث على أسواق جديدة يتميز فيها المنتج المحلي بالميزة التنافسية في الجودة والسعر لترقية الصادرات وتنويعها للخروج من نقمة البترول.
- توفير الدعم والتشجيع اللازم لإدخال الجامعة كشريك مهم في مجال ترقية الصادرات وتطويرها من خلال الابتكار والابداع، والاستفادة من الأبحاث الدراسات العلمية في ذات الموضوع.

## 7. قائمة المصادر والمراجع

- ابو العيد كازم. (03 09, 2024). تطورات أسعار البترول خلال العقد الماضي من 2013 وحتى 2023. تاريخ الاسترداد 02 27, 2025، من <https://petro-news.com/93049/> بترونيوز.
- الجزائر بنك. (2009). التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر. التقرير السنوي.
- برباش عنترة ، و بوحلايس محمد خليل. (2018). قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990-2017. الآفاق للدراسات الاقتصادية، 03(02)، 45-66.
- بلقاسم ليندة. (2019). أثر السياستين النقدية والمالية على التجارة الخارجية دراسة قياسية تحليلية: حالة الاقتصاد الجزائري (1970-2014). أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
- بن عودة حساني. (2021). أسعار النفط والبطالة في الجزائر دراسة تحليلية للمدة (1990-2019). مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، 02(02)، 204-225.
- بنك الجزائر. (2002). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. تقرير سنوي، الجزائر.
- خيرى عثمان فريز فرج عبد العال. (2021). السياسة الضريبية وأثرها على التصدير، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، 45(45)، 503-585.
- صابة مختار. (01 01, 2010). برنامج دعم الانعاش الاقتصادي : البنية والمكونات. دراسات العدد الاقتصادي، 01(01)، 139-156.
- محمد ، م. & محمد، ح. (2020). الإيرادات الجبائية العادية ودورها في توازن الموازنة العامة في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2016. دراسات العدد الاقتصادي، 11(01)، pp. 364-345.
- مخالدي يحي. (2022). برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على الحد من ظاهرة الفقر. 16(01)، الصفحات 61-79.
- معط الله آمال. (2020-2021). أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية باستخدام بيانات panel لحالة الدول العربية 1999-2016. أطروحة دكتوراه شعبة العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي. تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة أبي بكر بلقايد.
- مكاوي محمد. (2024). اختبار الارتباط طويل الأجل بين الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر للفترة 1992-2022 دراسة قياسية باستخدام أسلوب التكامل المشترك انجل غرانجر، نموذج أشعة الانحدار الذاتي واختبار السببية لغرانجر. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 11(01)، 17-28.
- هاني عبد المالك. (2019). دالة الصادرات لعينة من الدول المتقدمة في الفترة 2007-2017. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 09(03)، 427-446.
- يوسف، ج. (2023). تصنيف وتوزيع النفقات العامة في الجزائر، دراسة مقارنة بين النظام الميزانياتي السابق المقرر بالقانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، الإصلاح الميزانياتي المقرر بالقانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم. مجلة الفكر القانوني والسياسي، 02(07)، 266-297.

## 8. قائمة الملاحق

## الملحق 1. جدول لإحصائيات المتغيرات المستخدمة في الدراسة

| السنوات | الصادرات | الإيرادات العامة | النفقات العامة |
|---------|----------|------------------|----------------|
| 1990    | 15,549   | 152,5            | 136,5          |
| 1991    | 233,594  | 248,9            | 212,1          |
| 1992    | 249,018  | 311,864          | 420,131        |
| 1993    | 239,566  | 313,949          | 476,627        |
| 1994    | 324,33   | 477,181          | 566,329        |
| 1995    | 498,458  | 611,731          | 759,617        |
| 1996    | 740,813  | 825,157          | 724,609        |
| 1997    | 791,7742 | 926,6            | 845,1          |
| 1998    | 588,8755 | 774,6            | 876            |

|                    |         |          |        |
|--------------------|---------|----------|--------|
| 961,7              | 946,7   | 840,5246 | 1999   |
| 1178,1             | 1578,1  | 1657,206 | 2000   |
| 1321               | 1489,9  | 1480,326 | 2001   |
| 1550,6             | 1603    | 1501,185 | 2002   |
| 1690,2             | 1974,4  | 1902,056 | 2003   |
| 1891,8             | 2229,7  | 2337,442 | 2004   |
| 2052               | 3082,6  | 3431,545 | 2005   |
| 2453               | 3639,8  | 3979,01  | 2006   |
| 3092,7             | 3688,5  | 4214,154 | 2007   |
| 5190,5             | 4191    | 5095,036 | 2008   |
| 3676               | 4246,3  | 3347,635 | 2009   |
| 3492,9             | 4466,9  | 4333,606 | 2010   |
| 5790,1             | 5853,6  | 5374,142 | 2011   |
| 6339,3             | 7058,1  | 5687,38  | 2012   |
| 5957,5             | 6024,1  | 5217,118 | 2013   |
| 5738,4             | 6995,7  | 255,0792 | 2014   |
| 5103,1             | 7656,3  | 3537,181 | 2015   |
| 7297,5             | 5110,1  | 3277,725 | 2016   |
| 7282,7             | 6047,9  | 3928,288 | 2017   |
| 7899,1             | 6826,9  | 4889,278 | 2018   |
| 7725,5             | 6601,6  | 4275,398 | 2019   |
| 6902,9             | 5640,9  | 2781,63  | 2020   |
| 7436,1             | 6597,5  | 5219,99  | 2021   |
| 9660               | 9467,3  | 9304,39  | 2022   |
| 11721,5            | 10718,1 | 7548,48  | 2023   |
| مليون دينار جزائري |         |          | الوحدة |

المصدر: من التقارير السنوية للديوان الوطني للإحصاء وبنك الجزائر

للاستشهاد بهذا المقال وفق طريقة (APA) :

حميدان إسمهان. بن دار بلقاسم. مشير الوردي (2025). أثر النفقات والإيرادات العامة على الصادرات الجزائرية -دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة (1990-2023).- مجلة الاقتصاد الجديد. المجلد 16 / العدد 02/2025.